على أساس ما يراه من أن هذه المجالس ستشكل مستقبلا احدى الأطر الفلسطينية التي سيتصارع هو والمنظمة على كسب ولاءاتها ، وعلى تحديد ، لمصلحة من ستصب مواقفها في النهاية لدى دخول مسألة تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة مرحلة التنفيذ العملي .

ولهذا فان انتخابات المجالس البلدية والقروية الحالية ، تكتسب خطورة أكبر من تلك التي تمت في العام ١٩٧٢ . ذلك أنه على الرغم من أن الانتخابات السابقة جاءت ضمن المحاولات الاسرائيلية لاحتواء الموضوع الفلسطيني في المشروع الاسرائيلي لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، فان الظروف السياسية التي جرت فيها اعادة تشكيل هذه المجالس ، أبقاها ضمن محاولات الاستكشاف ولم تسمح لها بالتطور الى أبعد من ذلك، في حين أن اعادة تشكيل المجالس البلدية في هذه الفترة تأتي ضمن ظروف سياسية جديدة ، يقف على رأسها وفي طليعتها ، ليس فقط ، جدية التوجه الاسرائيلي في ايجاد اطار بديل أو موازن لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بل وأيضا ، كون هذه الانتخابات تتم في ظل الامكانات العملية التي قامت بعد حرب تشرين لتسوية الصراع مع العدو الاسرائيلي ، هذه التسوية التي يشكل حل الموضوع الفلسطيني أحد أهم بنودها . ومن هنا فان الموقف من هذه الانتخابات ، يجب أن يقوم على الاعتبارات الستراتيجية وليس الاعتبارات التكتيكية المحضة . ان سياسة الاعتصام بالصمت على ما يجري بهذا الخصوص ، ودعم بعض العناصر غير الملوثة بوطنيتها لخوض الانتخابات الحالية ، سياسة تنم عن رؤيا تكتيكية لا تستشف البعد الاستراتيجي لمخاطىء امكانية تكريس المجالس المنتخبة كاطار لقيادة فلسطينية محلية ، يجري الصراع على كسب ولاءاتها من قبل المنظمة والنظام الاردني ، ومن قبل أطراف عربية ودولية ، قد تجد من مصلحتها تنمية ودعم اطار بديل أو موازن لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ان مجموعة المعطيات القائمة محليا وعربيا ودوليا ، تجعل بالامكان التأكيد على أن النظام الاردني ، لا زال يراهن على أن له دورا فلسطينيا لم يجر نفيه على الرغم من صدور قرارات الرباط ، ولا ينتظر أن يتخلى « النظام » عن المراهنة على هذا الدور خلال المرحلة القادمة ، وبالتالي فان احتمالات لجوء « النظام » الى خيار الانسحاب من المسألة الفلسطينية ، احتمالات ضعيفة جدا . وعليه ، فان عودة « النظام » الى سياسة القذف بسياسة الاردنة على المسرح في المرحلة القادمة أمام نمو معطيات جديدة ، لن تخرج عن كونها مناورة تكتيكية ، لن يستطيع اكسابها بعدا استراتيجيا . اضافة ، الى أن عودة « النظام » الى القذف بهذه السياسة من جديد في وجه المنظمة ، يجب أن تقابل بالتحدي الكامل له على المضي في هذه السياسة الى مداها الكامل حتى تكتسب بعدها الاستراتيجي ، لأن احدى النتائج الاساسية لتنفيذ « النظام » الى القذف بسياسة الاردنة على المسرح في المرحلة القادمة أمام الدستورية والسياسية التي يستند عليها في ادعاءاته لتمثيل القسم الاكبر من الفلسطينيين . ان اضطرار « النظام » الى اجراء عملية فرز شرقي اردني — فلسطيني على الساحة الاردنية ، اضافة الى أنها سياسة أكبر من قدرة «النظام» على استيعابها وامتصاص نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فانها ستشكل سلاحا يرتد الى صدره ، يهدم كل مكونات وجوده القائمة حاليا ، ويجعل من سياسة الانكفاء نحو دولة شرق — أردنية ، هي السياسة الممكنة والخيار الوحيد الذي يظل مفتوحا أمامه . وهو خيار لن يحشر « النظام » نفسه في اطاره ، طالما أنه لا زال يعتقد ان هناك امكانات لاقتسام التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني .